



الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية أشار إلى أن إعداد ومتابعة الخطة يتمان على أيدي قيادات ومسؤولين من أفضل الكوادر الوطنية

د. خالد مهدي لـ «الأنباء»: الشراكة مع القطاع الخاص العنوان الأبرز للخطة الإنمائية الثالثة وستنتقل الحكومة من دور المشغل إلى المنظم والمراقب

أجرت الحوار: بشري شعبان

أكد الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية د. خالد مهدي أن الشراكة مع القطاع الخاص هي العنوان الأبرز للخطة الإنمائية الثالثة وانتقال الحكومة من دور المشغل إلى المنظم والمراقب، فضلا عن تحويل القطاع الخاص من متعهد ومقاول إلى مستثمر وشريك.

وبين د. مهدي، في لقاء خاص مع «الأنباء» حضره فريق من مسؤولي قطاعات الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، أن إعداد ومتابعة خطة التنمية في البلاد يتمان على أيدي قيادات ومسؤولين من أفضل الكوادر الوطنية في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، مشيراً إلى أن الهدف من هذا اللقاء هو إبراز الدور المهم الذي يقوم به مديرو قطاع التخطيط والمتابعة وقطاع المجالس واستشراف المستقبل لبيان آليات إعداد ومتابعة الخطة ومتابعة قرارات المجلس الأعلى للتخطيط

والجاري لكنه تأجل ولم يبلغ، مشدداً على أن الكويت لم تقصر مع أبنائها وعيب علينا ألا نقدم شيئاً لهذا البلد. وأضاف أن الكويت تنجح نحو الاقتصاد المبني على المعرفة لذا كان لزاماً أن نستحدث وحدة تتابع هذا الأمر، مؤكداً أن الحكومة المؤسسية في الجهات الحكومية ساهمت في تعزيز النزاهة ورفع كفاءة الأداء، قائلاً: نبذل جهوداً حثيثة ونواصل الليل بالنهار ولا نريد الشكر بل نريد التوقف عن إحباطنا. وكشف د. مهدي خلال اللقاء عن خروج مركز الكويت للسياسات العامة بسياسات مهمة وحيوية على مدى 3 سنوات أبرزها إعادة هيكلة القطاع الحكومي والتحول الرقمي لها لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز الحكومة المؤسسية وبناء رأس المال البشري بتطوير المنظومة التعليمية وبناء قدرات الشباب وتمكين الشباب وتمكين المرأة فضلاً عن التركيز على «رؤية الكويت 2035»، بشأن تخصيص عبر الشراكة مع المواطن. وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

وكيفية متابعتها ومتابعة ملف التنمية المستدامة في الكويت ومتابعة مؤثراتها. واستدرك بأن الجهات الحكومية متهمة بالتأخير في تنفيذ المشروعات، لكن السؤال المهم: لماذا نركز على السلبيات وإن صغرت وندرك الإيجابيات ولو كبرت؟ مشيراً إلى أننا نراقب ونتابع الجهات الحكومية قدر المستطاع لكن أحياناً تواجهنا تحديات صعبة ومستمر في معالجتها. وعن التقارير الدورية لمتابعة المشاريع، قال: نصدر تقارير المتابعة «كبسة زر» وهذا لم يكن موجوداً قبل 4 سنوات، ونلام على شفافتنا، كما نعلن الأرقام الحقيقية بشأن نسب الإنفاق والإنجاز ولو كنا نتلاعب لما ظهرت النسب المتدنية أحياناً، وأرقامنا تتغير ديناميكياً عبر موقع الأمانة العامة للتخطيط، والمعلومات متاحة للجميع على مدار الساعة. وذكر أن الوزراء سيقفون على المنصة ويستعرضون مشاريع جهاتهم بعد التشكيل الحكومي الجديد، وهو الأمر الذي كان مقرراً خلال «قمة الكويت الجديدة» يومي 10



أمل المطيري



أحمد العنزي



نادية الهملان



د. خالد مهدي

■ الجهات الحكومية متهمة بالتأخير في تنفيذ المشروعات والسؤال المهم: لماذا نركز على السلبيات وإن صغرت وندرك الإيجابيات ولو كبرت؟!

■ التركيز على التخصيص في «رؤية الكويت 2035» يعني جعل المواطن شريكاً في المشاريع وآخر تجربة لذلك كانت في البورصة ومشروع شمال الزور

26 مقبلاً للمشاريع

كيف يحدث ذلك؟
● يحدث عندما تكون شفافين ونعلن بالأرقام نتائج متابعتنا للمشاريع أولاً وأولاً وعندما نصرح بأن لدينا 48% من المشاريع تسير بشكل متقدم عن الجدول الزمني المعد لها نحد الكمال يتداول أن هناك 52% من المشاريع متأخرة إلا يصيبنا ذلك بالإحباط؟ وهل تسأل أحدكم كانت نسبة المشاريع المتأخرة من قبل؟ نحن نشعر بحدوث تطور سنة عن سنة ونجد اهتماماً أكبر من قبل الجهات الحكومية بعملية تنفيذ مشاريعها المدرجة في خطة التنمية.



جمال النصرالله



د. عدنان العنزي



منى الرشيدى



شريفة البدر



إقبال الطليحي



وفاء الضبيان

حدثنا عن الخطة الإنمائية الثالثة إلى أين وصلت؟ وماذا يميزها عن الخطتين السابقتين؟

● الخطة الخمسية هي خطة سياسات وتوجهات إستراتيجية ومستهدفات ومؤشرات، حيث لا تكتمل الخطة الخمسية مشاريع والخطة الإنمائية الثالثة بها سياسات أعدت وفق سياسات وأبحاث نتجت عنها أوراق بيضاء أعدتها مركز الكويت للسياسات العامة الذي أنشئ بهدف الخروج بسياسات مدعومة بأدلة وقرائن، كما اعتمدت الخطة على ركائزها السبعة، وهذه ثوابت أصبل يعلم بها الجميع من وسائل إعلام ومسؤولين في الحكومة، والشعب أصبح يعرف بها من خلال تبني وزارة الإعلام تسليط الضوء على العملية التنموية، وهذه الركائز تغطي جميع المفاصل الأساسية للتنمية في الدولة، ومن أهم ما يميز الخطة الإنمائية الثالثة أنها جعلت معيار السياسات فجوات المؤشرات، لذا جاءت السياسات محكومة بأدلة وقرائن وحددت الخطة الإنمائية الثالثة المسؤوليات وزيادة وضوحها، كما حددت الخطة مسؤوليات الدعم في التنفيذ واستفدنا من توجيهات المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ومن رأي الشارع، حيث شارك أكثر من 500 مواطن في إبداء الرأي وتقديم الاقتراحات، كما استطلعنا رؤية القطاع الخاص والمجتمع المدني.

مركز السياسات

إذن هناك دور مهم لمركز السياسات العامة في وضع سياسات الخطة وفق المؤشرات؟
● نعم، فخلال ثلاث سنوات جمعنا كل الآراء من كل شرائح المجتمع حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني ومواطنين، ومن أبرز السياسات التي خرجنا بها إعادة هيكلة القطاع الحكومي والتحول الرقمي لها لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز الحكومة المؤسسية وكذلك بناء رأس المال البشري بتطوير المنظومة التعليمية وبناء قدرات الشباب وتمكينهم أيضاً وتمكين المرأة والتركيز على مشروع «الكويت 2035» المتعلق بالتخصيص عبر الشراكة مع المواطن، وكانت آخر تجربة للتخصيص هي البورصة ومشروع شمال الزور وتنمى تكرار هذه التجارب، ومازالت المشاريع مدرجة في الشراكة.

ما العنوان الأبرز للخطة الإنمائية الثالثة؟

● نعم، فخلال ثلاث سنوات جمعنا كل الآراء من كل شرائح المجتمع حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني ومواطنين، ومن أبرز السياسات التي خرجنا بها إعادة هيكلة القطاع الحكومي والتحول الرقمي لها لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز الحكومة المؤسسية وكذلك بناء رأس المال البشري بتطوير المنظومة التعليمية وبناء قدرات الشباب وتمكينهم أيضاً وتمكين المرأة والتركيز على مشروع «الكويت 2035» المتعلق بالتخصيص عبر الشراكة مع المواطن، وكانت آخر تجربة للتخصيص هي البورصة ومشروع شمال الزور وتنمى تكرار هذه التجارب، ومازالت المشاريع مدرجة في الشراكة.

ما العنوان الأبرز للخطة الإنمائية الثالثة؟

● نعم، فخلال ثلاث سنوات جمعنا كل الآراء من كل شرائح المجتمع حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني ومواطنين، ومن أبرز السياسات التي خرجنا بها إعادة هيكلة القطاع الحكومي والتحول الرقمي لها لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز الحكومة المؤسسية وكذلك بناء رأس المال البشري بتطوير المنظومة التعليمية وبناء قدرات الشباب وتمكينهم أيضاً وتمكين المرأة والتركيز على مشروع «الكويت 2035» المتعلق بالتخصيص عبر الشراكة مع المواطن، وكانت آخر تجربة للتخصيص هي البورصة ومشروع شمال الزور وتنمى تكرار هذه التجارب، ومازالت المشاريع مدرجة في الشراكة.

ما العنوان الأبرز للخطة الإنمائية الثالثة؟

● نعم، فخلال ثلاث سنوات جمعنا كل الآراء من كل شرائح المجتمع حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني ومواطنين، ومن أبرز السياسات التي خرجنا بها إعادة هيكلة القطاع الحكومي والتحول الرقمي لها لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز الحكومة المؤسسية وكذلك بناء رأس المال البشري بتطوير المنظومة التعليمية وبناء قدرات الشباب وتمكينهم أيضاً وتمكين المرأة والتركيز على مشروع «الكويت 2035» المتعلق بالتخصيص عبر الشراكة مع المواطن، وكانت آخر تجربة للتخصيص هي البورصة ومشروع شمال الزور وتنمى تكرار هذه التجارب، ومازالت المشاريع مدرجة في الشراكة.

ما العنوان الأبرز للخطة الإنمائية الثالثة؟

● نعم، فخلال ثلاث سنوات جمعنا كل الآراء من كل شرائح المجتمع حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني ومواطنين، ومن أبرز السياسات التي خرجنا بها إعادة هيكلة القطاع الحكومي والتحول الرقمي لها لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز الحكومة المؤسسية وكذلك بناء رأس المال البشري بتطوير المنظومة التعليمية وبناء قدرات الشباب وتمكينهم أيضاً وتمكين المرأة والتركيز على مشروع «الكويت 2035» المتعلق بالتخصيص عبر الشراكة مع المواطن، وكانت آخر تجربة للتخصيص هي البورصة ومشروع شمال الزور وتنمى تكرار هذه التجارب، ومازالت المشاريع مدرجة في الشراكة.

ما العنوان الأبرز للخطة الإنمائية الثالثة؟

● نعم، فخلال ثلاث سنوات جمعنا كل الآراء من كل شرائح المجتمع حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني ومواطنين، ومن أبرز السياسات التي خرجنا بها إعادة هيكلة القطاع الحكومي والتحول الرقمي لها لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز الحكومة المؤسسية وكذلك بناء رأس المال البشري بتطوير المنظومة التعليمية وبناء قدرات الشباب وتمكينهم أيضاً وتمكين المرأة والتركيز على مشروع «الكويت 2035» المتعلق بالتخصيص عبر الشراكة مع المواطن، وكانت آخر تجربة للتخصيص هي البورصة ومشروع شمال الزور وتنمى تكرار هذه التجارب، ومازالت المشاريع مدرجة في الشراكة.

ما العنوان الأبرز للخطة الإنمائية الثالثة؟

● نعم، فخلال ثلاث سنوات جمعنا كل الآراء من كل شرائح المجتمع حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني ومواطنين، ومن أبرز السياسات التي خرجنا بها إعادة هيكلة القطاع الحكومي والتحول الرقمي لها لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز الحكومة المؤسسية وكذلك بناء رأس المال البشري بتطوير المنظومة التعليمية وبناء قدرات الشباب وتمكينهم أيضاً وتمكين المرأة والتركيز على مشروع «الكويت 2035» المتعلق بالتخصيص عبر الشراكة مع المواطن، وكانت آخر تجربة للتخصيص هي البورصة ومشروع شمال الزور وتنمى تكرار هذه التجارب، ومازالت المشاريع مدرجة في الشراكة.

■ أرقامنا تتغير ديناميكياً عبر موقع الأمانة العامة للتخطيط والمعلومات متاحة للجميع على مدار الساعة

■ بناء رأس المال البشري من خلال تطوير المنظومة التعليمية وتعزيز قدرات وتمكين الشباب والمرأة

■ نراقب ونتابع الجهات الحكومية قدر المستطاع لكن أحياناً تواجهنا تحديات صعبة ومستمر في معالجتها

شيء ثالث هو أن المشروع مثلاً يعني من شبكة من الأطراف المعقدة التي تمنع إنجازها وهذا شيء موجود، لكن في الوقت نفسه هناك إيجابيات أخرى كثيرة.

في هذه الحالة كيف تتصرفون؟
● هذا سؤال جيد، لأننا لا نقف مكتوفي الأيدي حيال هذه المعوقات، وهنا أحب أن أشيد بفريق العمل في متابعة وإعداد الخطط وبرامج حيث وفقنا بهذا الفريق لأن تكون هناك دورية لإصدار تقارير المتابعة، وهنا أود أن أطرخ سؤالاً: متى كانت تصدر تقارير متابعة للمشاريع بشكل دوري في الكويت؟ والإجابة أقولها بعد التحدي أن ذلك لم يحدث إلا عام 2015 مع الوزارة السابقة هند

هل تقصد في هذا الجانب أنك تقومون بعملكم وفق خطط موضوعية ومتابعة حثيثة لهذه الخطط والمشاريع المدرجة فيها؟
● نعم، قدر المستطاع نعمل على ذلك، فلدينا فريق متابعة ينزل ميدانياً على أرض الواقع ويؤور مواقع المشاريع ويرصد التأخيرات في المشروعات، فنكون هناك مشاريع لها مواصفات غير مسبوقة ويتم تنفيذها لأول مرة في الكويت، فنظهر خلال تنفيذها مفاجآت كان نصلطد أثناء حفر موقع المشروع باكتشاف آثار أو غير ذلك من العقبات الأخرى، وهذا يحدث وأخرج عن الإرادة، فضلاً عن أن بعض الجهات مثلاً عندما تبدأ في مشروع يتبين لها أنها لا قدرة لها على تنفيذ هذا المشروع بالإضافة إلى

نعمل على تذليلها قدر الإمكان.

لكن الحكومة دائماً تتهم بالبطء في التنفيذ؟
● لا أريد أن أزد على كلام في العوميات لأن الأمور تنقسم إلى ثلاثة أقسام، إما أن نسير على الخطط الموضوعية ونقدمنا فيه أو لا نسير على الخطط ونتأخر في تنفيذ الخطة، فلماذا نركز على أمر واحد يتعلق بالتأخير وندرك الوجهين الآخرين المتمثلين في إنجاز مشاريع قبل موعدها ومشاريع أخرى نجزها وفق الجدول الموضوع لها؟ ولماذا دائماً ننظر إلى أي جانب سلبي مهما صغر حجمه ونتغافل الجانب الإيجابي مهما كبر حجمه؟

العنوان الأبرز هو شراكة القطاع الخاص في التنمية وتحول دور الحكومة من دور المشغل للاقتصاد إلى دور المنظم والمراقب للاقتصاد وتحول دور القطاع الخاص من دور المتعهد والمقاول إلى دور المساهم والمستثمر والمشغل للاقتصاد خلال السنوات الخمس المقبلة لاستكمال جهود سابقة، وادئماً الخطة تتغير عضوية التخطيط هو عملية عضوية بها ثوابت وتفاصيل تتغير وفق متغيرات معينة، حيث إن التطور التكنولوجي متسارع والأوضاع الداخلية والخارجية تتغير ويجب مراعاة تلك التغيرات، فكلنا بطمخ إلى تحقيق جميع السياسات لكن هناك أشياء تحدث أثناء عملية التنفيذ من صعوبات وتحديات

■ خرجنا بسياسات عامة مهمة وحيوية على مدى ثلاث سنوات أبرزها إعادة هيكلة القطاع الحكومي والتحول الرقمي لها بهدف تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز الحكومة المؤسسية للانطلاق نحو رؤية 2035

■ شكّلنا فرق متابعة ميدانية حركة المياه الراكدة في عملية إنجاز المشاريع فتم تسليم مشاريع مثل جامعة الشداية وجسر الشيخ جابر ومستشفى جابر وعدد من الطرق المهمة لإحداث طفرة في البنية التحتية

■ إقبال الطليحي: متابعة 17 تقريراً عالمياً سنوياً لتقييم مؤشرات «التنمية»

■ منى الرشيدى: مؤشرات المعالجة هي الأساس

■ أوضحت مراقبة الإنفاق الاستثماري الحكومي منى الرشيدى أن الجهات الحكومية تقوم عبر النظام الآلي بتزويد الأمانة العامة للتخطيط بأسماء المستخدمين ولديهم صلاحيات بالولوج إلى النظام بالتردد من مدخل بيانات إلى وكيل وزارة لديهم صلاحية إدخال مشاريعهم الجديدة وبياناتهم وتاريخ البداية والنهاية لهذه المشاريع، وبعد بداية السنة المالية تتم متابعة المشاريع المقبولة ضمن نظام المتابعة الكلي الموحد سواء لمشروع مستمر أو جديد. وهذا لا بد من التنويه أن هذه البيانات يتم إدخالها من قبل الأشخاص الذين تم ترشيحهم من قبل الجهات الحكومية حسب مستوى كل شخص (من مدخل البيانات إلى وكيل وزارة، بالترتيب: مدخل البيانات، مسؤول التخطيط المسؤول المالي، ومدير المشروع، مسؤول التخطيط، ووكيل مساعد ووكيل الوزارة)، وبذلك تكون مشاريع الخطة التي يتم اعتمادها من قبل الجهات الحكومية وكل بياناتها موجودة بكل شفافية ولا يتم التعديل عليها إلا بموجب كتاب رسمي من الجهة لأسباب ومبررات لتعديل بيانات المخطط له في الخطة الإنمائية 2025، سياسة تم استنباطها من عدة جوانب أولها مؤشرات الكويت في معالجة الفجوة والخلل، ونضع سياسة تقصي المشاريع والمبادرات لردم الفجوة ورفع المؤشرات، وسياسة المشاريع وضعت ضمن هذا التوجه.

■ قالت مديرة مركز المرصد الوطني للتنمية المرصد إقبال الطليحي انه تم إنشاء المركز حديثاً، وهو مكون من 3 مراقبات، وأحدته لمتابعة الأداء التنموي ورصد المتغيرات الإقليمية والعالمية، والثانية خاصة بالاستشراف وتحليل المخاطر، والثالثة لتقييم أهداف التنمية المستدامة واختصاصاتها كثيرة ومتشعبة.

وأضافت أن تقييم الخطة الإنمائية يتم عبر متابعة مجموعة من المؤشرات العالمية للكويت حيث يصدر نحو 17 تقريراً عالمياً سنوياً، ثم يتم رفع ملخص عن موقع الكويت في ترتيب الكويت في التقرير والمستهدف الذي نطمح إليه، كما تعمل بشكل دوري لتقييم أهداف التنمية المستدامة بالنسبة لـ «رؤية الكويت 2035»، وهناك التزام وطني بأن تكون أهداف الرؤية جزءاً من خطط التنمية، وبالتالي نفذ المرصد، لتتوافق «رؤية 2035» مع الخطة الإنمائية، عبر أهدافها وسياساتها وغايتها ومؤشراتها، ونعد التقارير الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.

■ أشعر في حديثك بنوع من الألم، ما أسباب ذلك؟

● ما يؤلم أننا نعمل ونجتهد، ولدينا فرق تواصل الليل بالنهار وكوادر وطنية تعمل، وهي لا تريد من يشكرها قدر ما تريد التوقف عن إحباطها وخسف جهودها.

■ أشعر في حديثك بنوع من الألم، ما أسباب ذلك؟

● ما يؤلم أننا نعمل ونجتهد، ولدينا فرق تواصل الليل بالنهار وكوادر وطنية تعمل، وهي لا تريد من يشكرها قدر ما تريد التوقف عن إحباطها وخسف جهودها.

■ أشعر في حديثك بنوع من الألم، ما أسباب ذلك؟

● ما يؤلم أننا نعمل ونجتهد، ولدينا فرق تواصل الليل بالنهار وكوادر وطنية تعمل، وهي لا تريد من يشكرها قدر ما تريد التوقف عن إحباطها وخسف جهودها.

■ أشعر في حديثك بنوع من الألم، ما أسباب ذلك؟

● ما يؤلم أننا نعمل ونجتهد، ولدينا فرق تواصل الليل بالنهار وكوادر وطنية تعمل، وهي لا تريد من يشكرها قدر ما تريد التوقف عن إحباطها وخسف جهودها.



الحكومة المؤسسية ساهمت في تعزيز النزاهة ورفع كفاءة الأداء.. ويتم إعلان الأرقام الحقيقية عن نسب الإنفاق والإنجاز «ولو كنا نتلاعب لما ظهرت النسب المتدنية أحيانا»

الوزراء سيقفون على المنصة لعرض مشاريع جهاتهم بعد التشكيل الحكومي ونتجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة لذا كان لزاماً استحداث وحدة متابعة

أحمد العنزي: إنشاء مركز بحثي متخصص في مجال التخطيط التنموي وصناعة القرار

بيّن الأمين العام المساعد لشؤون المجلس الأعلى للتخطيط واستشراف المستقبل بالإمانة أحمد العنزي، أن القطاع يقوم بالإشراف والتخصيص لأعمال المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية واجتماعات اللجان والتخصيص لجلسات المجلس بالإضافة إلى تنفيذ الدراسات المستقبلية في مختلف المجالات التنموية وتنفيذ القرارات والتوصيات إلى جانب رفع القرارات إلى مجلس الوزراء. كما يقوم القطاع بجمع المعلومات للتعرف على المتغيرات الدولية المختلفة بأبعادها المختلفة وعمل الدراسات حول آثار هذه المتغيرات على الأوضاع المحلية ودراسة القضايا والموضوعات ذات الأولوية الخاصة في المسيرة التنموية المستدامة المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية للدولة والتي تحتاج إلى معالجة سريعة وإجراءات غير نمطية، وتعتمد في عملنا على الآليات التي تتوافق مع الرؤية وتسهل الإجراءات، وتم مؤخرًا إنشاء مركز خاص بالدراسات والأبحاث. وأشار إلى إنشاء مركز بحثي متخصص في مجال التخطيط التنموي وصناعة القرار تحقيقاً لرؤية الكويت وتعزيزاً للتنمية المتوازنة والمستدامة، بالإضافة إلى تقديم دراسات تتميز بالواقعية وإمكانية الإنجاز.



د خالد مهدي ونادية الهملان وأحمد العنزي وأمل المطيري ووفاء الضبيان وإقبال الطليحي ومنى الرشيدى ود.عدنان العنزي وشريفة البدر وجمال النصرالله مع الزميلة بشرى شعبان خلال اللقاء

أمل المطيري: إعداد مشاريع الخطة بالتعاون مع مختلف الجهات لتحقيق أفضل النتائج

قالت مديرة إدارة التنمية البشرية أمل المطيري أن قطاع التخطيط هو الجهة المسؤولة عن إعداد الخطط سواء الخماسية السنوية أو برنامج عمل الحكومة. وذكرت أن الإدارة تعمل على تنمية الإنسان بكل الجوانب الصحية الاجتماعية التعليمية، وأغلب المشاريع التي تتقدم بها الجهات ترتبط بمعالجة التحدي، والتحدى موجود بالخطة ومرتبطة بأن الخطة المقبلة شاملة وبرامجها محددة أكثر ومرتبطة في رؤية الكويت الجديدة وتندرج تحتها البرامج والسياسات، والمطلوب أيضاً أن تقدم الجهات مبادرات وليس بالضرورة أن تكون مشروعات. وأوضحت المطيري أن الأمانة العامة لا تقوم بعملها بشكل منفرد بل بالتعاون مع مختلف الجهات بغية الوصول إلى النتائج الأفضل وإلى مشاريع قابلة للتنفيذ، ومشاريعنا في الخطة تتجه أكثر للمشاريع التنموية وابتعدنا عن المشاريع النمطية، ويتم وضع الميزانية التشغيلية لتحقيق الأهداف الموجودة في خطة التنمية.

■ ندر تقارير المتابعة «بكبسة زر» وهذا لم يكن موجوداً قبل 4 سنوات ونلام على شفافتنا.. ونبذل جهوداً حثيثة ونواصل الليل بالنهار ولا نزيد الشكر بل نزيد التوقف عن إحباطنا
■ عندما نُصرح بأن لدينا 48% من المشاريع تسير بشكل متقدم عن جدولها الزمني نجد الكل يتداول أن هناك 52% من المشاريع متأخرة.. ألا يصيبنا ذلك بالإحباط؟!

تخطط دائمة أسوة حسنة فوجود هذه اللجان يشجع على متابعة العمل.

ذكرت مبررات إنشاء مركز الكويت للمستدامة والمركز فم مبررات إنشاء المراكز الأخرى مثل الاقتصاد المعرفي والمرصد الوطني للتنمية للمستدامة والمركز الوطني للأبحاث؟
● التوجه العام في الدولة هو للاقتصاد المبني للمعرفة، وعندنا ملف كبير حول أهداف التنمية المستدامة، والخطة الإنمائية الثالثة متطابقة مع أهداف التنمية المستدامة وبالتالي أنشأنا المرصد ليقوم فريق عمل بمتابعة الجهود لتطبيق أهداف الخطة الإنمائية مع أهداف التنمية المستدامة، أما مركز الأبحاث التنموية فهو المعنى بالدراسات المتعلقة بما قبل السياسات العامة وجرى المشاريع ونعمل على دعم الجهات لإجراء دراسات جدوى حول المشاريع التنموية لذلك أنشأنا هذه المراكز بالإضافة إلى دور قطاع التخطيط والمتابعة في العمل على إعداد الخطة ومتابعتها، فضلاً عن قطاع الشؤون المالية والإدارية الذي يعمل لصالح كل قطاعات الأمانة.

وماذا عن الحكومة المؤسسية ودوركم في تعزيزها بالتعاون مع الجهات المعنية؟
● إدارة التنمية الإدارية في قطاع التخطيط والمتابعة قدمت منهجية في الحكومة المؤسسية للجهات التي من دونها يصعب أن يتم رفع كفاءة الأداء في المؤسسة، حيث أن الحكومة ترفع الكفاءة وتعزز النزاهة للعلم بالإجراءات مما يؤدي إلى العمل بكفاءة أكثر، بمعنى تأسيس استدامة بالحكومة.

لماذا الاختلاف بين المشاريع المدرجة في الميزانية والخطة التنموية؟
● هناك اتفاق بيننا وبين وزارة المالية، حيث لديهم بالنسبة للمشاريع نوعان، الأول مشاريع تنمية والثاني مشاريع نمطية، ونحن لا نلتفت للمشاريع النمطية، وهناك ضوابط للمشاريع التنموية منها أن تكون لها عوائد استثمارية، وأن تكون أرض المشروع متوافرة، وأن تكون الجهة قادرة على التنفيذ ونحن نركز على المشاريع التنموية والاستراتيجية، لكن لا نلتفت للمشاريع النمطية ونتوجه أكثر باتجاه المراكز التي تخدم الدولة وتحقق عوائد اقتصادية واجتماعية.

حسام فتحي: دور مهم للتحويل الرقمي في تعزيز الشفافية

استهل اللقاء مع د.خالد مهدي وقيادات الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط بكلمة ترحيبية من مستشار رئيس التحرير الرميل حسام فتحي، أشاد فيها بالشفافية والواقعية للأمانة في معالجة التحديات التي تواجه العمل على تنفيذ الخطط التنموية السنوية والخمسية. وأكد الرميل حسام فتحي أهمية التركيز على الشفافية في السعي لبلوغ الأهداف المرجوة للقضاء على الفساد، مشدداً على دور «التحول الرقمي» في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة المؤسسية وبناء رأس المال البشري، باعتبارها من العناصر الرئيسية في تنفيذ المشاريع التنموية.

نظمتوه لأول مرة هذا العام؟
● ردود فعل إيجابية من مختلف دول العالم المشاركة، ونشكر في هذا الصدد وزير الدولة للشؤون الاقتصادية ووزير المالية بالوكالة مريم العقيل التي حضرت نيابة عن سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد، وحرصت على حضور المؤتمر على مدى يومين متتاليين وألقت كلمة في اليوم الأول وحضرت جلسات اليوم الثاني حول سياسات الخطة الإنمائية وأجابت عن كل التساؤلات المتعلقة بالسياسات، ونركز هنا أننا نطمح في الخطة الإنمائية الثالثة لأن تكون حوكمة المشاريع أكثر انضباطاً، وليكن في وزارة الخارجية وبعض الجهات الأخرى التي لديها لجان

المنصة والتوسع أكثر في المحاور وتثبيت الكايز السبعة لعرض مشاريع أكثر، وكان من المفترض أن يعرض الوزراء مشاريع جهاتهم لكن تقرر تأجيل هذه الجلسة إلى ما بعد التشكيل الوزاري الجديد وهذه الجلسة تأجلت ولم تلغ، وسيكون هناك عرض مميز للمشاريع بصورة جديدة لم نتبعها من قبل وسنعرض كل الأرقام وكل التحديات التي تأتيها من الجهات سواء كانت مالية أو فنية أو إدارية وبلغت نسبة حل التحديات ما يقارب 78% من إجمالي العدد الموجود من التحديات وهو رقم ديناميكي يتغير ويتبدل وفق ما تتغلب عليه من تحديات.

ما ردود الفعل على مؤتمر قمة الكويت الجديدة، فما الهدف من هذه المنصة أن تكون دورية، وأول توصية هي استمرارية فيها مشروع السد الذي استغرق بناؤه 28 عاماً وتحتج إلى رفع الإنتاجية وخلق المنافسة وتنظيم ومراقبة الاقتصاد والإقطن وتحقق التنمية الشاملة والمستدامة، وللعلم «رؤية الكويت الجديدة 2035»، لا تختص بجبل وأحد بل تطالغ الأجيال القادمة، والكويت تذخر بمقومات رائعة نريد أن نحسن استغلالها فالصحراء جميلة والبحر جميل ونريد أن يحكم علينا الناس بالخصوصيات وليس العموميات، بمعنى أن الحديث يكون موجهاً نحو موضوعات محددة حتى نستطيع أن نرصد، ولو نظرنا إلى دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية سنجد لديها قائمة بمشاريع استراتيجية متناخزة في التنفيذ وأشهر مشروع

نادية الهملان: مشاريع الخطة تتوافق مع المؤشرات الدولية لتكون الكويت ضمن أفضل 35% دولة على مستوى العالم

تتلاءم مع معايير اختيار المشروعات، منها أن تكون مرتبطة برؤية الدولة وتسهم في تحسين مكانة الكويت في المؤشرات وتكون لها دراسة جدوى ومخرجات واضحة، وتخلق فرص عمل في القطاع الخاص، ويكون لها عائد استثماري، وتكون الجهة لديها القدرة على تنفيذ المشروع، ويتم التقييم من قبل محكمين من داخل الأمانة وخارجها من جهات حكومية ومنظمات المجتمع المدني، وبعد الانتهاء من عملية فرز المشروعات جرى تقييمها مرة ثانية، ويحصل اجتماع مع الجهة المعنية لمناقشة المشروع بشكل تفصيلي. وأكدت أن جميع المشاريع يجب أن تتوافق مع المؤشرات الدولية، والهدف منها أن تكون الكويت ضمن نسبة الـ 35% الأفضل في العالم.

صباح الأحد (رؤية 2035)، وعملية الاستدامة هذه تحتاج إلى رفع الإنتاجية وخلق المنافسة وتنظيم ومراقبة الاقتصاد والإقطن وتحقق التنمية الشاملة والمستدامة، وللعلم «رؤية الكويت الجديدة 2035»، لا تختص بجبل وأحد بل تطالغ الأجيال القادمة، والكويت تذخر بمقومات رائعة نريد أن نحسن استغلالها فالصحراء جميلة والبحر جميل ونريد أن يحكم علينا الناس بالخصوصيات وليس العموميات، بمعنى أن الحديث يكون موجهاً نحو موضوعات محددة حتى نستطيع أن نرصد، ولو نظرنا إلى دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية سنجد لديها قائمة بمشاريع استراتيجية متناخزة في التنفيذ وأشهر مشروع

فيها مشروع السد الذي استغرق بناؤه 28 عاماً وتحتج إلى رفع الإنتاجية وخلق المنافسة وتنظيم ومراقبة الاقتصاد والإقطن وتحقق التنمية الشاملة والمستدامة، وللعلم «رؤية الكويت الجديدة 2035»، لا تختص بجبل وأحد بل تطالغ الأجيال القادمة، والكويت تذخر بمقومات رائعة نريد أن نحسن استغلالها فالصحراء جميلة والبحر جميل ونريد أن يحكم علينا الناس بالخصوصيات وليس العموميات، بمعنى أن الحديث يكون موجهاً نحو موضوعات محددة حتى نستطيع أن نرصد، ولو نظرنا إلى دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية سنجد لديها قائمة بمشاريع استراتيجية متناخزة في التنفيذ وأشهر مشروع

فيها مشروع السد الذي استغرق بناؤه 28 عاماً وتحتج إلى رفع الإنتاجية وخلق المنافسة وتنظيم ومراقبة الاقتصاد والإقطن وتحقق التنمية الشاملة والمستدامة، وللعلم «رؤية الكويت الجديدة 2035»، لا تختص بجبل وأحد بل تطالغ الأجيال القادمة، والكويت تذخر بمقومات رائعة نريد أن نحسن استغلالها فالصحراء جميلة والبحر جميل ونريد أن يحكم علينا الناس بالخصوصيات وليس العموميات، بمعنى أن الحديث يكون موجهاً نحو موضوعات محددة حتى نستطيع أن نرصد، ولو نظرنا إلى دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية سنجد لديها قائمة بمشاريع استراتيجية متناخزة في التنفيذ وأشهر مشروع

وفاء الضبيان: 3 مراحل للمشاريع الإنشائية

قالت مديرة إدارة متابعة أداء تنفيذ الخطط والبرامج وفاء الضبيان أنه بالنسبة لمتابعة المشاريع الحكومية تم التحول إلى متابعة المشاريع الحكومية آلياً منذ عام 2010، لكن منذ ذلك التاريخ أدخلنا العديد من التعديلات على النظام الآلي لمتابعة مشاريع خطة التنمية جميع الجهات، وتتم متابعتها لناحية نسبة الإنجاز والصرف على المشاريع وأي تحديات تواجه هذه الجهات، والأن حصل تطوير جديد على النظام، وتمت إضافة في خانة خاصة الجهة المنسببة في وجود التحدي للمشاريع بخطة التنمية، وأصبحت صفحة لتفاعلية للجهات لتدليل التحديات والمعوقات التي تواجه مشاريع خطة التنمية، ولدينا

أشار الأمين العام المساعد لشؤون المجلس الأعلى للتخطيط واستشراف المستقبل بالإمانة أحمد العنزي، أن القطاع يقوم بالإشراف والتخصيص لأعمال المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية واجتماعات اللجان والتخصيص لجلسات المجلس بالإضافة إلى تنفيذ الدراسات المستقبلية في مختلف المجالات التنموية وتنفيذ القرارات والتوصيات إلى جانب رفع القرارات إلى مجلس الوزراء. كما يقوم القطاع بجمع المعلومات للتعرف على المتغيرات الدولية المختلفة بأبعادها المختلفة وعمل الدراسات حول آثار هذه المتغيرات على الأوضاع المحلية ودراسة القضايا والموضوعات ذات الأولوية الخاصة في المسيرة التنموية المستدامة المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية للدولة والتي تحتاج إلى معالجة سريعة وإجراءات غير نمطية، وتعتمد في عملنا على الآليات التي تتوافق مع الرؤية وتسهل الإجراءات، وتم مؤخرًا إنشاء مركز خاص بالدراسات والأبحاث. وأشار إلى إنشاء مركز بحثي متخصص في مجال التخطيط التنموي وصناعة القرار تحقيقاً لرؤية الكويت وتعزيزاً للتنمية المتوازنة والمستدامة، بالإضافة إلى تقديم دراسات تتميز بالواقعية وإمكانية الإنجاز.

بدأت الجهات تبني قدراتها وتعرف كيف تدير المشاريع ومازالت تحتاج وقتاً ليكتسبوا المزيد من الخبرات ونحن نطمح لأن تطابق كل المشاريع الجداول الزمنية أو تتقدم عنها، مما يؤكد كفاءة الخطة وكفاءة تنفيذها وكفاءة الإنفاق عليها ونحن في التخطيط مع الجهات جنباً إلى جنب ونطلع على التحديات ونعمل على تذليلها.

هل تعملون على تحديث الأنظمة لتطوير عملكم بشكل مستمر؟
● نعم نحن نعمل على ذلك ولا ندعي الكمال لكننا نجتهد حتى نستطيع أن نخدم هذا البلد، فالكويت لم تقصر إننا لم نستطع خدمة هذا البلد وللعلم فإن استدامة الرفاهية والرخاء للشعب الكويتي هي أساس رؤية صاحب السمو الأمير الشيخ

أين القطاع الخاص من كل ذلك؟
● العالم كله يتجه نحو القطاع الخاص، وهذا يعني أن أماننا مجهوداً كبيراً في خلق وظائف وفرص في القطاع الخاص مع تحقيق الأمن الوظيفي، وللعلم القطاع الخاص آمن ويعطي لمن يعطيه ويخلق تطوراً

الاستعانة بالمستشارين والخبرات الدولية أمر طبيعي فلا يوجد أحد يقوم بتنفيذ خطط إستراتيجية من دون

أشار مراقب الحوكمة والحكومة الإلكترونية في الأمانة العامة للتخطيط د.عدنان العنزي، إلى أنه تم انتهاج رؤية شاملة لتدعيم الحوكمة المؤسسية في الجهات الحكومية، موضحاً أن الرؤية الشاملة تركز على بناء قدرات العاملين في الجهات الحكومية، ولتطبيقه يتم تدريب هذه الخطوات ضمن منهجية مؤسسية تمت مخاطبة الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وعقد العديد من الاجتماعات لاستنباط الواقع للحكومة المؤسسية في الجهات الحكومية، وذكر أنه تم تنظيم العديد من الندوات والمؤتمرات انطلق العمل فيها عام 2017 عبر العديد من الخبراء والأكاديميين من المعهد العربي للتخطيط وديوان المحاسبة

التي لديها مشاريع التنمية وبرنامج عمل الحكومة ولديها لجان دورية ومنظمة إلى درجة كبيرة خلقوا حوكمة للمشاريع، وكذلك معهد الكويت للأبحاث العلمية، وهناك لجان في جميع الجهات وأي جهة تفتقر للجنة نجد أن مشاريعها فيها مشاكل ونحن في الأمانة عدنا مشاريع خاصة بنا ولدينا لجنة تتابع هذه المشاريع.

ما دور الأمانة في التغلب على التحديات؟
● نقوم بدورنا في الأمانة العامة للتخطيط بالتنسيق مع لجنة الخدمات في مجلس الوزراء ولجنة التنمية والتطوير في المجلس البلدي، وهذه اللجان فعلت مؤخراً وفرق المتابعة فعلت مؤخراً وأصبحت الجهات تحرص على تنفيذ مشاريعها والإبلاغ عن التحديات التي تواجهها، والقانون رقم 7 لسنة 2016 أعطانا إضافة الفرع الذي يستحق الإشادة للجهود التي يقوم بها في هذا الجانب، ونستعين بالخبرات والمستشارين والخبرات الدولية، وهذا أمر طبيعي، لأنه لا يوجد أحد يقوم بتنفيذ خطط إستراتيجية من دون الاستعانة بخبرات حتى نعرف ماذا يفعل الآخرون، ونحن لا نفعل ذلك وحدنا بل هناك دول متقدمة تفعل ما نفعله نحن في الاستعانة بالخبرات وتتعامل مع التحديات بمنهجية وأقولها بصوت مرتفع أن نتمدنا الخطأ فحاسبونا.

إلى أي مدى انتم راضون عن الأداء ونسب الإنجاز؟
● أننا لا أرضى إلا بإنجاز المشاريع وفق الجدول الزمني الموضوع لها أو متقدمة عن جدولها الزمني، وأرقامنا واقعية وصححة قدر الإمكان، ونحن نعلن الواقع وعن تأخر بعض المشاريع، ولو أننا لا نرى ما كنا نرصدنا بأن 48% من المشاريع متقدمة 52% منها متأخرة، كنا على الأقل قبلنا النسبة لكننا لا نفعل ذلك لأن لدينا نظاماً مرتبطاً بالجهات ولا نريد أن نضحك على أنفسنا، فلا تعاقبونا على شفافتنا ونحن لا نفرج بهذه النتائج بل نتابع ونتشدد مع الجهات ونرصد التحديات وما دام ما يحدث خارج عن إرادتنا وغير متعمد فالوضع طبيعي.

هل تستفيد الجهات من أخطائها وتطور في أسلوب التعامل مع تنفيذ المشاريع؟
● نعم حدث ذلك بالفعل،